



2027-2024



استراتيجيتنا



صاحب جلالة المغفور له
الملك حسين بن طلال



صاحب جلالة الراشمية
الملك عبدالله الثاني بن حسين



حضره صاحب السمو الملكي
الأمير حسين بن عبدالله الثاني

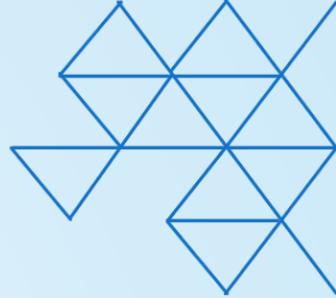
"إن الأولوية عندي هي تأمين حياة أفضل لجميع الأردنيين"
"تقوم رؤيتي للاردن الجديد على إطلاق عملية تفعيل وطنية
وعملية آندماج عالمي".

"إنه شعب عظيم ذو دوافع إيجابية ... ومحمس لتقديم
الأفضل ... ويملك الطاقة على التميز".

"أؤمن بشعبي.

إن الأردنيين الذين بنوا إنجازات الماضي لقادرون على العمل
لبناء مستقبل أفضل وهو ما سيقوم به ... مستقبل يقوم
على القدرات الحقيقية والفرص الإقتصادية".





تم إعداد هذه الإستراتيجية باستخدام منهجية بيت الاستراتيجية (Strategy House) وهي منهجية مستخدمة على نطاق واسع لتصميم الاستراتيجيات الحكومية وغير الحكومية، حيث تمتاز بكونها توفر منهجاً منظماً ومنهجياً للمؤسسات الحكومية لتحديد رؤيتها، وتحليل أوضاعها، وتحديد أهدافها، وتطوير و اختيار المبادرات الاستراتيجية التي تنسجم مع هذه الأهداف، والخطط التنفيذ، ورصد الأداء الاستراتيجي وتقيمه.

وتكمن أهمية بيت الإستراتيجية كمنهجية لتصميم الاستراتيجيات الحكومية في قدرته على مساعدتها في موازنة الأهداف الاستراتيجية مع احتياجات وتوقعات المواطنين وأصحاب المصلحة، وتطوير فهم واضح للبيئة الداخلية والخارجية بما في ذلك نقاط القوة، ومساحات التحسين، والفرص، والتهديدات . حيث تقوم بصياغة وتوصيل إستراتيجيات جيدة التصميم وقائمة على الأدلة وقابلة للتنفيذ، وتعزز التعاون والتنسيق بين الإدارات الحكومية، وكذلك مع أصحاب المصلحة، وتعمل على رصد وتقيم التقدم المحرز نحو تنفيذ الإستراتيجية وإجراء التعديلات حسب الحاجة.

ويمكن للمنظمات الحكومية من خلال استخدام منهجية بيت الإستراتيجية ضمان تطوير استراتيجياتها بطريقة منهجية وشفافة ومشاركة، مما يساعد في زيادة فرص النجاح وتحسين فعالية وكفاءة الخدمات الحكومية.

الرؤية

بيت خبرة إقليمي يطبق أفضل أنظمة الحماية الاجتماعية الموجهة للفقراء

الرسالة

إدارة برامج الحماية الاجتماعية الموجهة للاسر الفقيرة والمحاجة بكفاءة وابداع
وتنفيذ برامج التمكين الاقتصادي وبرامج التحويلات النقدية والطارئة بكافة انواعها وفقاً لأفضل الممارسات

القيم

المساءلة الشفافية والمصداقية العمل بروح الفريق التميز في الأداء

المكونات

الأداء المؤسسى المتميز
البنية التحتية
الموارد البشرية
الضوابط الداخلية

نهج التخرج
اطار العمل
الشراكات القطاعية

علاقات الشركاء
الهيكل التنظيمي
ادارة العلاقة مع الشركاء

تحسين برامج الانتفاع
مؤشرات الانتفاع
الخدمات الالكترونية

الاستراتيجية

السياسات، الاجراءات، والمعايير

التواصل والتبني

بناء قدرات الموارد البشرية

المسائلة

الحوكمة

المكونات

الاستراتيجية

الأهداف

الأهداف الاستراتيجية



الاستراتيجية

المكونات الاستراتيجية

بعد الانتهاء من دراسة وتحليل حالة الصندوق، وأخذ الموارد الحالية من مختلف المصادر (الموازنة الحكومية، ودعم الجهات المانحة والشريكه)، فقد تم تجميع مختلف الأولويات تحت مكونات استراتيجية اربعة رئيسية والتي يشكل العمل عليها وإنجاز متطلباتها الروافع للوصول إلى التحولات الاستراتيجية المنشودة:

1. تحسين برامج الانتفاع:مراجعة وتحديث مصفوفة صلاحيات مستخدمي البرامج الالكترونية ورفع كفاءة وفاعلية برامج الصندوق والتحول الإلكتروني لخدمات الصندوق
□ مؤشرات الانتفاع: رفع قدرة مستخدمي النظام وخاصة فيما يتعلق بآليات الاحتساب والمؤشرات في برنامج الدعم النقدي والأمن السيبراني وحماية معلومات المنتفعين والمنتفعات
□ الخدمات الإلكترونية: استكمال الرابط الإلكتروني مع السجل الوطني الموحد لجميع الدوائر وقواعد البيانات ذات العلاقة وتقييم أنظمة وعمليات الدفع النقدي لدى صندوق المعونة الوطنية من خلال البنك والمحافظ الإلكتروني وتطوير روابط مع نظام إدارة المعلومات MIS وأداة التسوية
2. نهج التخرج: إذ يشكل نهج التخرج فرصة ذهبية في إحداث نقلة نوعية في عمل الصندوق وتحقيق الرؤية الاستراتيجية لتسريع خروج الأسر المنتفعة من دائرة الفقر إلى دائرة الإنتاجية الاقتصادية، ولابد من التركيز على محورين رئيسيين هما:
□ إطار العمل: إذ يفتقد قسم التدريب إطار العمل الذي يتلاءم مع التطلعات الاستراتيجية تجاه نهج التخرج في الصندوق من حيث الأدوات والموارد والكفاءات البشرية.
□ الشراكات القطاعية: من حيث أهمية بناء منظومة الشراكات القطاعية الازمة لتحقيق نهج التخرج بأفضل صورة ممكنة.
3. علاقات الشركاء: بالنظر إلى محدودية المخصصات الحكومية والاهتمام المتزايد من الجهات المانحة والشركاء الدوليين والمحليين في الأردن بالعمل مع الصندوق، فإن ذلك يشكل فرصه لتنفيذ أهداف الصندوق وتوسيع نطاق عمله من خلال تعزيز موارده من الشركاء، ولذا فلابد من الاستعداد ومؤسسة الأقسام والهيكل التنظيمية لتكون أكثر استعداداً وقدرة على اقتناص فرص الشراكات المتاحة وإدارتها حسب الممارسات العالمية بما يعزز ثقة المانحين بقدرات الصندوق على الإيفاء بالمتطلبات الفنية للمانحين، ولابد من التركيز على محورين رئيسيين هما:
□ الهيكل التنظيمي: إذ يفتقر قسم العلاقات الدولية في الصندوق إلى العدد الكافي من الموارد البشرية المدربة والكافؤة، بالإضافة إلى تشعب قنوات تواصل الجهات المانحة عبر الهيكل التنظيمي للصندوق.
□ إدارة العلاقة مع الشركاء: لابد من استخدام الأنظمة والإجراءات والخطط اللازمة لإدارة ملف الشركاء والمانحين وتخفيض الموارد المالية لتمكينها من تحقيق الطموحات الاستراتيجية وسد الثغرات في الموارد.
4. الأداء المؤسسي المتميز: بحيث يتم التركيز على ثلاثة محاور رئيسية هي:
□ البنية التحتية للصندوق: ليكون قادر على الاستجابة لاحتياجات المنتفعين وأكثر فاعلية وفاعلية في تقديم الخدمات.
□ الموارد البشرية: لتكون أكثر فاعلية في إدارة برامج الصندوق والاستجابة لمتطلبات المنتفعين وأكثر فاعلية وفعالية في تقديم الخدمات ضمن الأطر الزمنية المحددة.
□ الضوابط الداخلية: لتتوفر العدالة للمنتفعين وتقديم وخدمات المعيارية، إضافة إلى توفير العدالة بين الموظفين والحكومة والفعالية والمساءلة في الأداء والإدارة.

الممكّنات الاستراتيجية

تعتبر الممكّنات الاستراتيجية من المكونات الأساسية في تطوير وتنفيذ استراتيجية ناجحة، حيث تقدم هذه الممكّنات الدعم والبنية التحتية اللازمتين لتحويل الخطة الإستراتيجية إلى حقيقة واقعة، وبدون وجود عناصر التمكين المناسبة، يمكن أن تصبح الاستراتيجية غير فاعلية، وقد لا تتحقق أهدافها. وتعتبر الممكّنات الاستراتيجية عناصر تشغيلية تسهل تنفيذ الخطة الاستراتيجية وتتضمن تسليمها بفعالية. وفي نتائج تحليل حالة الصندوق، تم التوصل إلى الممكّنات الاستراتيجية التالية:

السياسات، الاجراءات، والمعايير: مراجعة وتحديث جميع الأنظمة والسياسات والإجراءات والتعليمات والأدوات والمعايير بما يضمن ملائمتها مع الممارسات الفضلى، والعمل على تمكين مختلف موظفي الصندوق من استخدامها بشكل دقيق والدفع باتجاه استقرار أكبر للضوابط الداخلية لتكون ذات جودة أعلى

التواصل والتبني: تطوير أدوات وطرق التواصل الداخلي والخارجي للصندوق لرصد الانجاز المحقق ورفع درجات التبني والدعم والمشاركة من مختلف أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين، بما يضمن سلاستها ووضوحها ووصولها للجميع في نفس الوقت

بناء قدرات الموارد البشرية: اعادة تقييم وتطوير دورة ادارة الأداء في الصندوق ليصبح اكثر استجابة للكفايات المهنية الازمة لتقديم الخدمات ولعب الأدوار القيادية والادارية والتنفيذية المتوقعة ضمن الممارسات الجيدة

الحكومة: تطوير نموذج الحكومة الخاص بالصندوق ودمجه في الخطط الاستراتيجية والتنفيذية

المسائلة: بناء منظومة للمسائلة من خلال تطوير عدد من الأدوات والمساحات الازمة لتفعيل مبدأ المسائلة عبر مختلف الخطط والمستويات في الصندوق يتم من خلالها رصد التقدم المحرز بحيث تتعكس على تحديد الممارسات الفضلى والدروس المستفادة واتخاذ الاجراءات التصحيحية الازمة في التعامل مع البطئ في التقدم

التوجيهات الملكية السامية الخاصة بمعالجة مشكلتي الفقر والبطالة والتي عبرت عنها مضمون كتاب التكليف السامي للحكومات الاردنية المتعاقبة



لقد أكدت غير مرة أن أولويتي الأولى والتحدي الحقيقى الذى يواجه وطننا يتمثل في التصدي لمشكلتي الفقر والبطالة، حيث أنهما يزيدان من معاناة المواطن الذى نسعى دائمًا لتوفير حياة كريمة تليق به لذلك، لا بد أن تولى الحكومة هذا التحدي جل اهتمامها وتضعه على رأس أولوياتها من خلال القيام بوضع برامج تنمية وإنجازية على المستوى المحلى.

من كتاب التكليف السامي لحكومة دولة

السيد هاني الملقي بتاريخ ٢٩/٥/٢٠١٦



"أما الحماية الاجتماعية، فقد استطاع الأردن في الفترة الماضية توسيع نطاقها للوصول إلى الفئات المستهدفة، ومن المهم أن تواصل الحكومة تطوير منظومة الأمان الاجتماعي لضمان حياة كريمة لكل الأردنيين، وربطها بمنظومة التعليم والصحة والعمل والسعى للوصول بآثارها الإيجابية لكل فئات المجتمع. ولا بد من الاستفادة من التطوير الذي حصل خلال فترة جائحة كورونا والاستمرار بتنفيذ برامج الدعم التكميلي من خلال صندوق المعونة الوطنية، والتأكد من انتهاج أفضل الطرق، استناداً إلى قاعدة البيانات الوطنية..

من كتاب التكليف السامي لحكومة دولة

الدكتور بشر الخصاونة



"كما أن توسيع نطاق الحماية والرعاية الاجتماعية يجب أن يكون ضمن أولويات الحكومة لحماية فئات المجتمع الأشد حاجة للرعاية، وأن يرافق ذلك جهود لتنمية الاقتصادى وتوفير الفرص لها، ويجب النظر في زيادة كفاءة المساعدات الاجتماعية وتحبب الأزدواجية وتطوير آلية للاستجابة للأزمات، وذلك يتطلب تحديث الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية والبدء بتنفيذها، بما يتماشى مع رؤية التحديث الاقتصادي وبرامجها التنفيذية... .

من كتاب التكليف السامي لحكومة دولة

الدكتور جعفر حسان

التقاطعات مع الخطة الاستراتيجية والمرجعية في وضع وصياغة الاهداف

- الهدف الأول: القضاء على الفقر
- الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع
- الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاه
- الهدف الرابع: التعليم الجيد
- الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين
- الهدف الثامن: العمل اللائق
- الهدف العاشر: الحد من أوجه عدم المساواة



الهدف
الوطني

الاستراتيجية
الوطنية القطاعية

الاهداف
الاستراتيجية

- خفض مستويات الفقر والبطالة على المستوى الوطني وبناء نظام حماية اجتماعية فعالة
- جميع الاردنيين يمتلكون بحياة كريمة وفرص عمل لائقة وخدمات اجتماعية ممكنة.
- حكومة ذات كفاءة وفاعلية



وزارة الاقتصاد
الرقمي والريادة

مؤسسة
التدريب
المهني
Vocational Training Corporation

استراتيجيات الشركاء
القطاعين الأخرى

الاطار الاستراتيجي
لوزارة التنمية الاجتماعية
٢٠٢٦-٢٠٢٢



- تطوير وتوحيد برامج الانتفاع بما يحقق المبادئ المعيارية والعدالة في تقديم الخدمات للمنتفعين من المعونات
- تمكين ودمج الاسر المنتفعة من برامج الصندوق في سوق العمل والإنتاج.
- رفع كفاءة وفعالية الأداء المؤسسي للصندوق



قانون صندوق المعونة الوطنية



نتائج تحليل الوضع الاستراتيجي والبيئي للصندوق
الحالة الاستراتيجية للصندوق

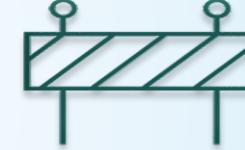
الأهداف الاستراتيجية



رفع كفاءة وفعالية الأداء
المؤسسي للصندوق



تمكين ودمج الأسر المستفيدة من برامج
الصندوق في سوق العمل والإنتاج.

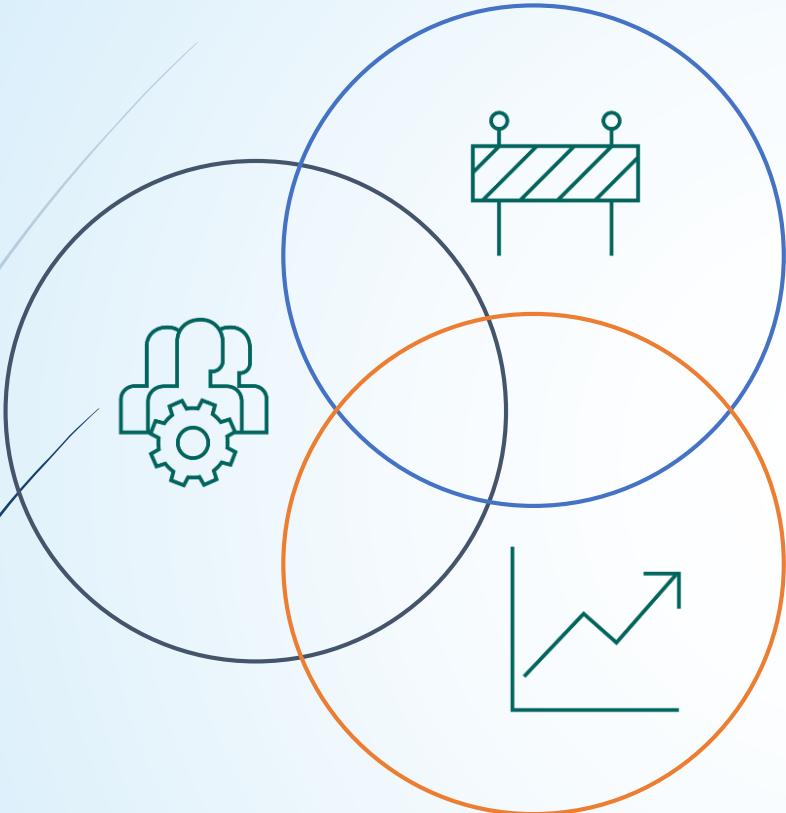


تطوير وتوحيد برامج الانتفاع بما يحقق
المبادئ المعيارية والعدالة في تقديم
الخدمات للمنتفعين من المعونات

خارطة الأهداف الاستراتيجية

الهدف القطاعي	الهدف الاستراتيجي	وصف الهدف الاستراتيجي	مؤشر الأداء الاستراتيجي	خط الأساس/القيمة الحالية	القيمة المستهدفة	مسؤولية التنفيذ	الموارد/الاعتماد على
الحد من ظاهرة الفقر وتخفيفه	تطوير وتوحيد برامج الانتفاع بما يحقق المبادئ المعيارية والعدالة في معدلات الفقر على المستويين من المعونات الوطني والمحلي	يركز هذا الهدف على تحقيق العدالة والتوسيع في تقديم الخدمات للمنتفعين والمنتفعات من المعونات الوطنية ورفع جودة برامج المعونات المالية المختلفة بحيث تصبح أكثر تناسقاً وعدالة بين المنتفعين وأقل تشوهاً واتساعاً في التفسير	نسبة الفقراء الذين يتلقون معونات نقدية مستهدفة	185000	250000	المديريات الفنية + مديريات الفروع في المحافظات واللوائية	280 مليون
تعزيز الاستفادة من مخرجات برامج التشغيل والتدريب والتأهيل على المنفذة على المستوى الوطني	تمكين ودمج الأسر المنتفعه من برامج الصندوق في سوق العمل والإنتاج.	يركز هذا الهدف على تمكين منتفعي ومنتفعات الصندوق للوصول إلى سوق العمل وتمكين الصندوق من استدامة نقل المنتفعين من دائرة العوز إلى دائرة الانتاجية الاقتصادية مما يخفف الضغط على موارد الصندوق ويجعلهم قادرين على خدمة شرائح جديدة والوصول إلى الأسر الأكثر حاجة.	نسبة المتدربين ونسبة المخرجين والمدمجين في سوق العمل من متلقي المعونات النقدية .	1000	1000	مديرية التمكين الاقتصادي والاجتماعي + المكاتب في المحافظات واللوائية+ الشركاء	4500000
رفع كفاءة وفعالية الأداء المؤسسي للصندوق	رفع كفاءة وفعالية الأداء المؤسسي للصندوق	يركز هذا الهدف على تحسين جودة تقديم الخدمات وتطوير البنية التحتية المختلفة في الصندوق لضمان اتساق خدمات الصندوق عبر مختلف الفروع في المملكة وتحسين فرقه في بناء شراكات وادامة العلاقات مع أصحاب المصلحة الحكوميين وغير الحكوميين و الجهات المانحة والمؤسسات الدولية والقطاع الخاص	نسبة الخدمات الالكترونية المطلقة	%15	%100	مديرية تكنولوجيا المعلومات + مديرية الموارد البشرية والتطوير المؤسسي+وحدة الدراسات المتخصصة	التحول الرقمي

المبادرات الاستراتيجية



المبادرات الاستراتيجية

الهدف الاستراتيجي 3

رفع كفاءة وفعالية الأداء المؤسسي للصندوق

المبادرة 1

1. تعزيز وتطوير التشريعات والضوابط الداخلية بما يضمن المسائلة والفاعلية في تقديم الخدمات

المبادرة 2

2. تعزيز وتطوير القدرات المؤسسية لتقديم خدمات ذات جودة مرتفعة ويتم ذلك من خلال مجموعة من المشاريع التي تتمثل بما يلي:

1.2 تعزيز ملائمة الموارد البشرية كما ونوعا مع الهياكل التنظيمية لجعلها أكثر استقرارا ومواءمة لتقديم خدمات ذات جودة وفعالية

2.2مراجعة وتحديث خطة الإحلال والتعاقب الوظيفي

3.2مؤسسة إدارة المعرفة

المبادرة 3

3. رفع جاهزية البنية التحتية لتقديم الخدمات للمنتفعين والمنتفعات

المبادرة 4

4. تفعيل ادارة الشراكات في الصندوق

المبادرة 5

5. تقييم أثر الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الموقعة

المبادرة 6

6. تصميم وتنفيذ خارطة الجهات الفاعلة وتحليل أصحاب المصلحة

المبادرة 7

7. تطوير العلاقات مع الشركاء الاستراتيجيين

المبادرة 8

8. تخطيط وتنفيذ استقطاب التمويل لتنفيذ الخطة الاستراتيجية

المبادرة 9

9. تقييم وتعزيز الاستراتيجية الإعلامية للصندوق

المبادرة 10

10. دراسة امكانية التحول نحو الشراء المركزي (التأهيل الجسماني)

الهدف الاستراتيجي 2

تمكين ودمج الاسر المنتفعة من برامج الصندوق في سوق العمل والإنتاج.

المبادرة 1

1. إعداد سياسة التمكين الاقتصادي لمنتفعي صندوق المعونة الوطنية.

المبادرة 2

2. تنفيذ التدريب المهني الفعال للمنتفعين والمنتفعات لتعزيز وصولهم إلى سوق العمل

المبادرة 3

3. التمكين الاقتصادي الاستباقي للاسر المنتفعة

المبادرة 4

4. تطوير قواعد بيانات رصد مهارات منتفعي صندوق المعونة من هم في سن العمل.

ويتم ذلك من خلال مجموعة من المشاريع التي تتمثل بما يلي:

1.4 مسح جاهزية الأسر المنتفعة لسوق العمل وربطها باحتياجات سوق العمل

2.4 موائمة أنشطة التدريب لسوق العمل مع نتائج تقييم احتياجاته

3.4 توجيه الأسر المنتفعة نحو سوق العمل

4.4 تفعيل الشراكات مع القطاع الخاص والمؤسسات ذات الصلة

الهدف الاستراتيجي 1

تطوير وتوحيد برامج الانتفاع بما يحقق المبادئ المعيارية والعدالة في تقديم الخدمات للمنتفعين من المعونات

المبادرة 1

1. تعزيز استهداف الفقراء والفئات المهمشة، مع التركيز على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، وفق الممارسات الدولية الجيدة.

ويتم ذلك من خلال مجموعة من المشاريع التي تتمثل بما يلي:

1.1 تطوير آلية استجابة صندوق المعونة لحالات الكوارث

2.1 تطوير وتنفيذ برنامج خاص للحالات الإنسانية وذوي الاعاقات وكبار السن

المبادرة 2

2. تعزيز الشفافية والوصول إلى خدمات الصندوق

ويتم ذلك من خلال مجموعة من المشاريع التي تتمثل بما يلي:

1.2 التحول الإلكتروني لخدمات الصندوق

2.2 تطوير منصة المساعدات الاجتماعية لضبط المساعدات والتأكد من عدم الأزدواجية في الانتفاع.

المبادرة 3

3. تطوير الخدمات الأساسية والإضافية الأخرى للمنتفعين ببرامج التمكين الاجتماعي الإضافية (التأمين الصحي والطاقة وبرنامج مكاني).

ويتم ذلك من خلال مجموعة من المشاريع التي تتمثل بما يلي:

1.3 تحديد الأسر المستحقة للحصول على دعم الطاقة المتعددة بشكل عادل، مع التركيز على الأسر التي ترأسها النساء والأسر التي تضم أفراداً من الفئات الأكثر هشاشة، لضمان تلبية احتياجات الجميع وتعزيز التمكين الاقتصادي والبيئي.

2.3 تغطية الأسر المنتفعة بالتأمين الصحي الشامل

3.3 تعزيز الشراكة مع منظمة اليونيسيف لغايات دعم مبادرة مكانى

المبادرة 4

4. تطوير وتطبيق معايير للبنية التحتية والممتلكات

المبادرة 5

تطوير خطة الاتصال والتواصل الداخلي

الهدف الاستراتيجي الأول: تطوير وتوحيد برامج الانتفاع بما يحقق المبادئ المعيارية والعدالة في تقديم الخدمات للمنتفعين من المعونات

المبادرة	ملخص المبادرة
1. تعزيز استهداف الفقراء والفئات المهمشة، مع التركيز على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، وفق الممارسات الدولية الجيدة.	<p>تقييم وتطوير معايير لضمان استهداف الفقراء بشكل فعال، مع إدماج الاعتبارات المتعلقة بالنوع الاجتماعي، وتمكين المرأة، وتلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة. يشمل ذلك ضمان دمج المنتفعين من برنامج الدعم النقدي الموحد، مع تصميم مرحلة انتقالية توفر استراتيجية الدعم للأسر الفقيرة، خصوصاً الأسر التي ترأسها النساء أو التي تضم أفراداً من الفئات الأكثر عرضة للتهبيش، حتى في حال عدم انطباق شروط الأهلية للدخول في البرنامج.</p> <p>تطوير المبادرة الاستراتيجية استجابة لتقرير المراجعة الأولى لعام 2024 من خلال إضافة المشاريع التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ تطويرالية استجابة صندوق المعونة لحالات الكوارث: من خلال فريق الاستجابة للخدمات الصنديق من خلال هذا الفريق للاسرة الفقيرة او المحتاجة وذلك حال انطباق الشروط عليها حال تعرضها لحالات الكوارث الطبيعية والازمات...). ▪ تطوير وتتنفيذ برنامج خاص للحالات الإنسانية ذو الاعاقات وكبار السن (إعداد إجراءات مكتوبة وواضحة (التعليمات) وتطوير للإجراءات والسياسات لضمان العدالة والمساواة بين الجنسين في تقديم الخدمات، مع مراعاة احتياجات الفئات المهمشة. والتذكير على توحيد الإجراءات وتعزيز الشفافية وتحسين الكفاءة، مع تصميم سياسات تراعي النوع الاجتماعي واحتياجات النساء والأشخاص ذوي الإعاقة. تشمل مكوناته تحليل الفجوات الحالية، وضع خطوات موحدة لتقديم الخدمات، وتعزيز المشاركة المجتمعية. من المتوقع أن يساهم البرنامج الخاص في تحسين جودة الخدمات وزيادة رضا المنتفعين عبر آليات متابعة وتقييم شاملة
2. تعزيز الشفافية والوصول العادل إلى خدمات الصنديق	<p>يتم ذلك من خلال التحول الإلكتروني لخدمات الصنديق والتي قد تشمل تقييم أنظمة وعمليات الدفع النقدي لدى صندوق المعونة النقدي من خلال البنوك والمحميات الإلكترونية وتطوير روابط مع نظام إدارة المعلومات وأداة التسوية، واستكمال الرابط الإلكتروني مع السجل الوطني الموحد لجميع الدوائر وقواعد البيانات ذات العلاقة لضمان استحقاق المعونات للمنتفعين، وتطوير مسح لرضا المنتفعين الحالي حول برنامج الدعم النقدي الموحد ليشمل مختلف برامج خدمات الصنديق، ولتكون أكثر انسجاماً مع الممارسات العالمية الفضلى، والتأكد من حساسيته لنوع الاجتماعي في كل من بنائه وتقديراته المعلنة.</p> <p>تطوير المبادرة الاستراتيجية استجابة لتقرير المراجعة الأولى لعام 2024 من خلال إضافة المشاريع التالية:</p> <p>تطوير منصة المساعدات الاجتماعية لضبط المساعدات والتأكد من عدم الإزدواجية في الانتفاع: تهدف المنصة إلى تعزيز كفاءة توزيع المساعدات وضمان تحقيق العدالة والشفافية في إيصالها إلى المستفيددين المستحقين. وترتبط على تطوير نظام رقمي متكمال يتيح تتبع المساعدات الاجتماعية وضبطها، مما يسهم في ايقاف الإزدواجية في الانتفاع وضمان توزيع الموارد بطريقة أكثر فعالية. بالإضافة إلى ذلك، ستتوفر المنصة آليات متقدمة للتوثيق والتحقق من البيانات بالتعاون مع الجهات المعنية، مما يعزز من موثوقية النظام وتحقيق أعلى مستويات الشفافية والعدالة الاجتماعية.</p>
3. تطوير الخدمات الأساسية والإضافية الأخرى للمنتفعين برامج التكامل الاجتماعي الإضافية (التأمين الصحي والطاقة وبرنامج مكاني).	<p>3.1 من خلال الشراكة والتعاون مع وزارة الطاقة والثروة المعدنية تقوم وزارة الطاقة بتركيب أنظمة طاقة متعددة للأسر المستفيدة من برامج التحويلات النقدية في صندوق المعونة الوطنية الذين تنطبق عليهم الشروط وذلك بهدف تخفيف الأعباء المالية على الأسر الفقيرة من خلال تخفيف قيمة فاتورة الكهرباء</p> <p>3.2 صرف بطاقات تأمين صحي لغير المقدرين من المنتفعين من خدمات الصنديق وفقاً للأحكام والشروط المنصوص عليها في نظام التأمين الصحي المدني المعول به</p> <p>3.3 توفير خدمات اجتماعية إضافية لتوفير حزمة شاملة من تدخلات الحماية الاجتماعية</p> <p>خدمات دعم التعلم (6-18)</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ بناء المهارات (اللغة الإنجليزية والحوسبة والمعرفة المالية) (13-24 سنة) ▪ خدمة الإحالة إلى المدارس الحكومية، والتدريب المهني، وخدمات إدارة حالات حماية الطفل (مثل، العنف القائم على النوع الاجتماعي، وعملية الأطفال، وزواج القاصرات، وغيرها) ▪ تنمية الطفولة المبكرة (5-0 سنوات) ▪ الدعم النفسي والاجتماعي والأنشطة الترفية والرياضية. (6-18 سنة)أندية القراءة والبيئة ▪ ضرورة مراجعة أثر برنامج مكاني من منظور جندرى ومؤسسة الممارسات الجيدة.
4. تطوير وتطبيق معايير للبنية التحتية والمتطلبات	<p>تطوير مواصفات ومعايير خاصة بمرافق وممتلكات الصنديق (المباني، المركبات، اللوازم والأثاث، الأجهزة والمعدات) بما يتلاءم مع تطلعات الصنديق لجودة الخدمات مع التركيز على جعل المرافق آمنة لاستقبال المراجعين والمراجعات، بحيث تكون مراعية لنوع الاجتماعي (لاستقبال الأشخاص ذوي الإعاقة، كبار السن، الأطفال والمرأفين، الأشخاص الذين يعانون من السمنة) وضمان الخصوصية والسرية في إجراء المعاملات.</p> <p>تنفيذ تقييم شامل لجميع مرافق وممتلكات الصنديق وتصميم مصقوفة أولويات لتطويرها</p> <p>تقييم أدوات ومساحات التواصل الداخلي الحالية على مختلف المستويات.</p>
5. تطوير خطة الاتصال والتواصل الداخلي	<p>رسم وتنفيذ خطة عمل واضحة ل التواصل الداخلي بين الموظفين والموظفات، وبين الإدارة والفروع لضمان التغذية الدائمة ونقاش التحديات والمخارط في الميدان.</p> <p>تنفيذ تقييم مستوى رضا الموظفين عن التواصل الداخلي بواعظ سئني واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لتجاوز التحديات واعلماها للموظفين والموظفات لرفع الشفافية ومستويات التبني.</p> <p>تقييم معرفة فريق التواصل لقضايا النوع الاجتماعي ذات الصلة وتنظيم التدريبات العملية الازمة المدعومة بالتطبيق العملي والمحاكاة.</p> <p>تنفيذ تقييم الفرق المعنية بالتواصل حول النوع الاجتماعي وصياغة الاخبار والمنشورات الإعلامية بطريقة مستحبة لنوع الاجتماعي.</p> <p>استحداث معايير واضحة لاختيار وتشكيل الفريق الإعلامي.</p>

المبادرة	الهدف الاستراتيجي الثاني: تمكين ودمج افراد الاسر المنتفعة من برامج الصندوق في سوق العمل والانتاج .
<p>ملخص المبادرة</p> <p>تطوير سياسة التمكين الاقتصادي بمنظور الصندوق بما يضمن حصرها بنشاط عمل الصندوق وتكاملها مع الجهود القطاعية المختلفة، بحيث يتم تطوير تعريف خاص بالتمكين الاقتصادي وتأطير علاقته بروبة الصندوق وتصميم مكون التمكين الاقتصادي ومراحله التنفيذية والية المتابعة وقياس الاثر، ثم يتم وضع خطة تفصيلية للتمكين الاقتصادي مع ضرورة عكس مخرجاتها في انشطة الخطة الاعلامية.</p>	<p>1.استحداث المبادرة الاستراتيجية استجابة لقرير المراجعة الاستراتيجية الاول لعام ٢٠٢٤ :</p> <p>-إعداد سياسة التمكين الاقتصادي لمنتفي صندوق المعونة الوطنية.</p>
<p>جمع بيانات الأسر المستفيدة من الصندوق بما في ذلك معلومات النوع الاجتماعي والحالة الصحية والموقع الجغرافي ومهارات أفرادها وسجلات توظيفهم السابقة ومستويات تحصيلهم العلمي وما إلى ذلك من معلومات وتحديثها بشكل سنوي بهدف التثبيك مع متطلبات سوق العمل وبرامج التشغيل والتدريب المتاحة، اضافة الى دراسة المعلومات المتاحة من مختلف المؤسسات الحكومية وغير الحكومية حول حاجة سوق العمل وإعادة تقييم قائمة تدريبات المهن التي تقوم مؤسسة التدريب المهني بتنفيذها بحسب طلب صندوق المعونة الوطنية واتخاذ قرارات تصحيحية بناءً على ذلك وضمان تطوير مؤشرات أداء ذكية لأثر برامج التدريب المهني على وصول المنتفعين والمنتفعات الى سوق العمل بهدف تعزيز المراجعة الدورية وتحديث هذه البرامج بناءً على مستجدات في أطراف العملية الانتاجية.</p>	<p>2.تنفيذ التدريب المهني الفعال للمنتفعين والمنتفعات لتعزيز وصولهم الى سوق العمل</p>
<p>يت ذلك من خلال تصميم وتنفيذ مبادرات وبرامج تهدف الى رفع وعي الأسر المنتفعة بأهمية التوجة لسوق العمل والامتيازات المقدمة من الصندوق الخاصة بذلك، وربط أبناء الأسر المنتفعة بأنشطة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة لرفع الوعي والمهارات نحو سوق العمل. وربطها بخططة التواصل مع الأسر المنتفعة والخططة الاعلامية حول خدمات الصندوق.</p>	<p>3.استحداث المبادرة الاستراتيجية استجابة لقرير المراجعة الاستراتيجية الاول لعام ٢٠٢٤ :</p> <p>التمكين الاقتصادي الاستباقي لاسر المنتفعة</p>
<p>1.4 جمع بيانات الأسر المستفيدة من الصندوق بما في ذلك المعلومات الجنسية والحالات الصحية والموقع الجغرافي مهارات أفرادها وسجلات توظيفهم السابقة ومستويات تحصيلهم العلمي وما إلى ذلك من معلومات بهدف التثبيك مع متطلبات سوق العمل وبرامج التشغيل والتدريب المتاحة.ربط نتائج المسح باحتياجات سوق العمل</p>	<p>4.-تطوير قواعد بيانات رصد مهارات منتفي صندوق المعونة من هم في سن العمل.</p>
<p>2.4 إعادة تقييم قائمة المهن التي تقوم مؤسسة التدريب المهني بتنفيذها لدراسة أثرها على أسر المنتفعين واتخاذ قرارات تصحيحية لتنظيم الفائدة.استحداث قائمة جديدة للمهن وإجراء الاتفاقيات اللازمة لتصميم وتنفيذ التدريبات المهنية بما يتوافق مع تقييم احتياجات سوق العمل وجاهزية الأسر المنتفعة لسوق العمل.تفعيل جمع المعلومات وتحليلها بخصوص مؤشرات أداء أثر برامج التدريب والتأهيل الجسماني والمهني على الأسر المنتفعة كجزء من تفعيل إطار المتابعة والتقييم الشامل لبرامج الصندوق.مراجعة نظام التغذية الراجعة الدورية من المشاركين حول برامج التدريب والتأهيل الجسماني والمهني عليهم</p>	<p>ويتم ذلك من خلال مجموعة من المشاريع التي تتمثل بما يلي:</p>
<p>3.4 تصميم وتنفيذ مبادرات وبرامج تهدف لرفع وعي الأسر المنتفعة بأهمية التوجة لسوق العمل والامتيازات المقدمة من الصندوق.ربط أبناء الأسر المنتفعة بأنشطة وزارة الشباب والوزارات الأخرى ذات الصلة لرفع الوعي والمهارات نحو سوق العمل</p>	<p>1.3 مسح جاهزية الأسر المنتفعة لسوق العمل وربطها باحتياجات سوق العمل</p>
<p>4.4 تطوير شراكات مع البرامج الدولية للتأهيل والتشغيل في دول العالم التي تستقبل عمالة في القطاع المهني ربط نتائج تقييم احتياجات سوق العمل وجاهزية الأسر المنتفعة مع أصحاب العمل المختلفين في المملكة</p>	<p>2.3 مواصفة أنشطة التدريب لسوق العمل مع نتائج تقييم احتياجاته</p> <p>3.3 توجيه الأسر المنتفعة نحو سوق العمل</p>
<p>3.4 تفعيل الشراكات مع القطاع الخاص والمؤسسات ذات الصلة</p>	

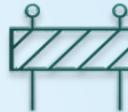
الهدف الاستراتيجي الثالث: رفع كفاءة وفعالية الأداء المؤسسي للصندوق

المبادرة	ملخص المبادرة
<p>1. تعزيز وتطوير التشريعات والضوابط الداخلية بما يضمن المسائلة والفاعلية في تقديم الخدمات</p> <p>1. ويتم ذلك من خلال مراجعة شاملة للتشريعات (الأنظمة، والتعليمات، والإجراءات، التعاميم، القرارات) بحيث تصبح أكثر توائماً على المستوىين الداخلي للصندوق والخارجي مع التشريعات الحكومية مع تشجيع موائفها مع الممارسات العالمية الفضلى، وخلال ذلك إعداد إجراءات مكتوبة وواضحة لعملية تحديد أي من التشريعات، والصلاحيات المتغيرة بين المستويات الإدارية المختلفة، وأية تقييم مدى كفاءتها وفعاليتها واليات التواصل الداخلي الرسمي لهذه التغييرات.</p>	<p>1. ويتم ذلك من خلال مراجعة شاملة للتشريعات (الأنظمة، والتعليمات، والإجراءات، التعاميم، القرارات) بحيث تصبح أكثر توائماً على المستوىين الداخلي للصندوق والخارجي مع التشريعات الحكومية مع تشجيع موائفها مع الممارسات العالمية الفضلى، وخلال ذلك إعداد إجراءات مكتوبة وواضحة لعملية تحديد أي من التشريعات، والصلاحيات المتغيرة بين المستويات الإدارية المختلفة، وأية تقييم مدى كفاءتها وفعاليتها واليات التواصل الداخلي الرسمي لهذه التغييرات.</p>
<p>2. تعزيز وتطوير القدرات المؤسسية لتقديم خدمات ذات جودة مرتفعة</p> <p>2. من خلال مراجعة وتطوير مصروفه الكفايات المهنية والأوصاف الوظيفية الحالية ومراجعة توزيع أعداد الموظفين في المديريات والفروع المختلفة مقارنة بالبيانات التنظيمية المطورة وتطبيق نظام إدارة الأداء الوظيفي وفق الممارسات المعتمدة من ديوان الخدمة المدنية بحيث تبدأ بتقييم موظفي وموظفات مقارنة بكل من مصروفه الكفايات المهنية والأدوار المتوقعة حسب الخطط التنفيذية والاجرامية على مستوى الفروع والمديريات المختلفة ليتم تنفيذ خطط بناء القدرات لتمكينهم بالتعرف على المهام الازمة للقيام بهمها الوظيفية.</p>	<p>2. من خلال تحديد الموظفين والموظفات ضمن قائمة التقاعدات خالل السنوات الخمس القادمة، وتحديد قائمة الموظفين والموظفات الأقرب مستوى وظيفي لقائمة التقاعدات ضمن معاير محددة وواضحة ومُلزمة تتوافق مع الضوابط الحكومية ذات الصلة، وبناءً على ذلك يتم اجراء تقييم لقائمة الموظفين والموظفات الأقرب مستوى باستخدام مصروفه الكفايات المهنية لوظائف قائمة التقاعدات، وتصميمه وتتنفيذ خطة إحلال تبني منهجيات تعلم تضمن ممارسة الأدوار وتطبيق مبادرات مؤقتة للإحالة، وتنفيذ تقييم شامل ومفصل للتجربة واتخاذ الإجراءات التصحيحية الازمة لذلك، والتأكيد من ان مصروفه الاحلال والتعاقب مراعية للنوع الاجتماعي ومدعومة بخطة عمل وتزود الإدارة بتقارير منتظمة.</p>
<p>2.2 مراجعة وتحديث خطة الإحال والتعاقب الوظيفي</p> <p>2. وذلك بتحديد مصادر المعرفة المختلفة بما يضمن توثيق المعرفة المكتوبة وغير المكتوبة وتلك التي تعتمد على فهم الخبراء من الموظفين، وتحديد آليات نقل وتوثيق المعرفة من مصادرها المختلفة إلى منصات توثيق واضحة وفعالة، وتحطيط نقل وتوثيق المعرفة ضمن إطار زمنية تأخذ خطط الإحال والتقاعدات المحمولة بعين الاعتبار، اضافة الى تطوير مكتبة الكترونية داخلية تحتوي على جميع المصادر والمراجع الحديثة مدعاة بفهرس وطرق الاستخدام (مدعمة بمنصات فاعلة كمرجعيات لموظفي الصندوق) وربطها بنظام المتابعة والتقييم لدى الصندوق، إضافة موارد معرفية وتعلمية حول النوع الاجتماعي في المنصة مع التركيز على جعلها مرتبطاً بشكل مباشر بعمل الصندوق وبحالات دراسية او امثلة واقعية .</p>	<p>2. وذلك بتحديد مصادر المعرفة المختلفة بما يضمن توثيق المعرفة المكتوبة وغير المكتوبة وتلك التي تعتمد على فهم الخبراء من الموظفين، وتحديد آليات نقل وتوثيق المعرفة من مصادرها المختلفة إلى منصات توثيق واضحة وفعالة، وتحطيط نقل وتوثيق المعرفة ضمن إطار زمنية تأخذ خطط الإحال والتقاعدات المحمولة بعين الاعتبار، اضافة الى تطوير مكتبة الكترونية داخلية تحتوي على جميع المصادر والمراجع الحديثة مدعاة بفهرس وطرق الاستخدام (مدعمة بمنصات فاعلة كمرجعيات لموظفي الصندوق) وربطها بنظام المتابعة والتقييم لدى الصندوق، إضافة موارد معرفية وتعلمية حول النوع الاجتماعي في المنصة مع التركيز على جعلها مرتبطاً بشكل مباشر بعمل الصندوق وبحالات دراسية او امثلة واقعية .</p>
<p>3. رفع جاهزية البني التحتية لتقديم الخدمات للمتوفعين والمراجعات</p> <p>3. ويتم ذلك من خلال تطوير مواصفات ومعايير خاصة بمرافق وممتلكات الصندوق (المباني، المركبات، اللوازم والأثاث، الأجهزة والمعدات) بما يتلاءم مع متطلبات الصندوق لجودة الخدمات مع التركيز على جعل المرافق آمنة لاستقبال المراجعين والمراجعتين، بحيث تكون مراعية لنوع الاجتماعي (استقبال الأشخاص ذوي الاعاقة، كبار السن، الأطفال والمرافقين، الأشخاص الذين يعانون من السمنة) وضمان الخصوصية والسرية في أماكن إجراء المعاملات.</p>	<p>3. ويتم ذلك من خلال تطوير مواصفات ومعايير خاصة بمرافق وممتلكات الصندوق (المباني، المركبات، اللوازم والأثاث، الأجهزة والمعدات) بما يتلاءم مع متطلبات الصندوق لجودة الخدمات مع التركيز على جعل المرافق آمنة لاستقبال المراجعين والمراجعتين، بحيث تكون مراعية لنوع الاجتماعي (استقبال الأشخاص ذوي الاعاقة، كبار السن، الأطفال والمرافقين، الأشخاص الذين يعانون من السمنة) وضمان الخصوصية والسرية في أماكن إجراء المعاملات.</p>
<p>4. تفعيل ادارة الشراكات في الصندوق</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ تقييم وبناء قدرات فريق العمل. ▪ تطوير استراتيجية إدارة العلاقات مع الشركاء. ▪ تحديث مصروفه الشركاء القطاعية، بما في ذلك الشركاء الخاصين بقضايا النوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين، ودمجها في خطط التواصل واستقطاب التمويل الخاصة بالشركاء. 	<p>4. تفعيل ادارة الشراكات في الصندوق</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ تقييم وبناء قدرات فريق العمل. ▪ تطوير استراتيجية إدارة العلاقات مع الشركاء. ▪ تحديث مصروفه الشركاء القطاعية، بما في ذلك الشركاء الخاصين بقضايا النوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين، ودمجها في خطط التواصل واستقطاب التمويل الخاصة بالشركاء.
<p>5. تقييم أثر الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الموقعة</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ مراجعة تحقق أهداف الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الحالية واتخاذ ما يلزم من إجراءات تصحيحية (الإهاء، التعديل، التمديد) ^[2]. ▪ توقيع اتفاقيات بديلة للاحتفاقيات الملغاة أو تلك التي بحاجة لتفعيل الفورى. 	<p>5. تقييم أثر الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الموقعة</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ مراجعة تتحقق أهداف الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الحالية واتخاذ ما يلزم من إجراءات تصحيحية (الإهاء، التعديل، التمديد) ^[2]. ▪ توقيع اتفاقيات بديلة للاحتفاقيات الملغاة أو تلك التي بحاجة لتفعيل الفورى.
<p>6. تصميم وتنفيذ خارطة الجهات الفاعلة وتحليل أصحاب المصلحة</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ تنفيذ سمح للجهات الفاعلة من مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الدولية. ▪ تنفيذ تحليل أصحاب المصلحة قطاعياً. ▪ تخطيط التواصل والاشراك والشراكات مع أصحاب المصلحة المعنيين. 	<p>6. تصميم وتنفيذ خارطة الجهات الفاعلة وتحليل أصحاب المصلحة</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ تنفيذ سمح للجهات الفاعلة من مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الدولية. ▪ تنفيذ تحليل أصحاب المصلحة قطاعياً. ▪ تخطيط التواصل والاشراك والشراكات مع أصحاب المصلحة المعنيين.
<p>7. تطوير العلاقات مع الشركاء الاستراتيجيين</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ وضع معاير لاختيار الشركاء الاستراتيجيين. ▪ توقيع اتفاقيات الشراكة الاستراتيجية. ▪ تطوير تمقى السنوي للشركاء الاستراتيجيين. ▪ عقد وتقيم الملتقى واتخاذ الإجراءات التصحيحية الازمة 	<p>7. تطوير العلاقات مع الشركاء الاستراتيجيين</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ وضع معاير لاختيار الشركاء الاستراتيجيين. ▪ توقيع اتفاقيات الشراكة الاستراتيجية. ▪ تطوير تمقى السنوي للشركاء الاستراتيجيين. ▪ عقد وتقيم الملتقى واتخاذ الإجراءات التصحيحية الازمة
<p>8. تخطيط وتنفيذ استقطاب التمويل لتنفيذ الخطة الاستراتيجية</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ تصميم خطة استقطاب الموارد على مستوى قطاعي متعدد من الشركاء الحكوميين وغير الحكوميين لدعم مصروفه أولويات تطوير البنية التحتية. ▪ تصميم وتنفيذ خطة استقطاب لدعم تنفيذ خطة الترقية السنوية مع الشركاء غير الحكوميين. ▪ استقطاب الدعم اللازم لتنفيذ المبادرات الاستراتيجية 	<p>8. تخطيط وتنفيذ استقطاب التمويل لتنفيذ الخطة الاستراتيجية</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ تصميم خطة استقطاب الموارد على مستوى قطاعي متعدد من الشركاء الحكوميين وغير الحكوميين لدعم مصروفه أولويات تطوير البنية التحتية. ▪ تصميم وتنفيذ خطة استقطاب لدعم تنفيذ خطة الترقية السنوية مع الشركاء غير الحكوميين. ▪ استقطاب الدعم اللازم لتنفيذ المبادرات الاستراتيجية
<p>9. تقييم وتعزيز الاستراتيجية الإعلامية للصندوق</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ مراجعة وتقيم إطار عمل وحدة الإعلام من حيث كفاية الموارد وفعاليتها. ▪ تقييم فاعلية وسائل التواصل المستخدمة في الصندوق وتطويرها أو استحداث ما يلزم لضمان الوصول الإعلامي واسع النطاق للصندوق . ▪ تطوير استراتيجية إعلامية على المستوى الوطني وبناء قدرات الإدارات في الفروع مع مراعاة النوع الاجتماعي، بحيث تحمل الخطة رسائل إعلامية تتلاءم مع طبيعة الجمهور (1) المجتمع الأردني، (2) الأسر المنتفعة، و(3) الشركاء والمانحين، مع ضمان استخدام القنوات والمنصات المتعددة والمناسبة لكل فئة، مع التركيز على وسائل التواصل الاجتماعي. 	<p>9. تقييم وتعزيز الاستراتيجية الإعلامية للصندوق</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ مراجعة وتقيم إطار عمل وحدة الإعلام من حيث كفاية الموارد وفعاليتها. ▪ تقييم فاعلية وسائل التواصل المستخدمة في الصندوق وتطويرها أو استحداث ما يلزم لضمان الوصول الإعلامي واسع النطاق للصندوق . ▪ تطوير استراتيجية إعلامية على المستوى الوطني وبناء قدرات الإدارات في الفروع مع مراعاة النوع الاجتماعي، بحيث تحمل الخطة رسائل إعلامية تتلاءم مع طبيعة الجمهور (1) المجتمع الأردني، (2) الأسر المنتفعة، و(3) الشركاء والمانحين، مع ضمان استخدام القنوات والمنصات المتعددة والمناسبة لكل فئة، مع التركيز على وسائل التواصل الاجتماعي.
<p>10. دراسة امكانية التحول نحو الشراء المركزي (التأهيل الجسماني)</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ من خلال حصر الأجهزة الأكثر طلب وتحديد مواصفات نوعية هذه الأجهزة من خلال الشراء الموحد لطرح عطاء مركزي ليتم احالته على مؤسسة تلتزم بالتوصيل والتركيب لكافة مناطق المملكة وضمن آلية محددة بشروط العطاء وبسفف سعرى ثابت 	<p>10. دراسة امكانية التحول نحو الشراء المركزي (التأهيل الجسماني)</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ من خلال حصر الأجهزة الأكثر طلب وتحديد مواصفات نوعية هذه الأجهزة من خلال الشراء الموحد لطرح عطاء مركزي ليتم احالته على مؤسسة تلتزم بالتوصيل والتركيب لكافة مناطق المملكة وضمن آلية محددة بشروط العطاء وبسفف سعرى ثابت

مؤشرات الأداء الرئيسية والمستهدفات للخطة الاستراتيجية

الهدف الاستراتيجي	مؤشر قياس الأداء	سنة الأساس 2022	القيمة	القيمة الفعلية		القيمة المستهدفة		المستهدف الكلي الاستراتيجية	
				2023	2022	2024	2025	2026	
تطوير وتوحيد برامج الانتفاع بما يحقق المبادئ المعاصرة والعدالة في تقديم الخدمات للمنتفعين من المعونات	نسبة الأسر المنقعة من المعونة الشهرية التي يتم دمجها في برنامج الدعم النقدي الموحد/تراكمي	0%	0%	30%	0%	65%	100%	100%	%100
	عدد الاسر التي تم تقليل فجوة الفقر لهم/ لها في البرنامجين	219315	219315	220000	219315	235000	250000	250000	%48
	نسبة عدد الاسر المنقعة التي ترأسها امرأة	44%	44%	44%	44%	48%	50%	52%	%12
	عدد الأسر التي تقاضت معونة مالية طارئة وفوريه وإغاثة	510,11	510,11	510,11	510,11	13500	14500	15500	%34
	عدد الذين تم تأهيلهم جسمانياً بمعدات وأجهزة طبية خاصة	700	700	700	700	800	900	950	%28
	عدد الأفراد المنقعة من معونة اسر ذوي الاعاقة	25760	25760	25760	25760	30000	32500	35000	%35
	نسبة الاسر المنقعة المشمولة بالتأمين الصحي المدني	55%	55%	55%	55%	65%	70%	%75	%36
	عدد الأفراد المستفيدين من برامج التدريب المهني	2000	2000	2000	2000	2300	2600	2900	1800
	نسبة الأفراد الذين تم دمجهم في سوق العمل	0	0	0	0	600	690	780	%45
تمكين ودمج افراد الاسر المنقعة في سوق العمل والانتاج	عدد المستفيدين من الخدمات الاجتماعية الإضافية	0	0	55124	35600	70000	85000	85000	%41
	نسبة الشكاوى التي تم حلها من العدد الاجمالي للشكاوى	85%	85%	85%	87%	89%	91%	93%	%9
	نسبة تحصيلات القروض التراكمية	89%	89%	89%	90%	91%	92%	93%	%4
	نسبة الخدمات الالكترونية المطلقة	%15	%15	%15	%30	%45	%60	%100	%100
رفع كفاءة وفعالية الأداء المؤسسي للصندوق	معدل رضا متلقى الخدمة	94.5%	94.5%	94.5%	94.5%	95.5%	96%	96.5%	%2.5

الأهداف التشغيلية



تطوير وتوحيد الانتفاع بما يحقق
المبادئ المعيارية والعدالة في تقديم
الخدمات لمنتفعین من المعونات

المحافظة على فعاليه عاليه في التعامل مع الأسر الفقيرة
غير القادرة على العمل والإنتاج

المحافظة على فعاليه عاليه في التعامل مع الأسر المحتاجه
التي تتعرض لظروف طارئة استثنائية

تخفيص نسب وشدة الفقر على مستوى المملكة من خلال
توسيع نطاق الشمول.

تقديم الدعم اللازم لبرامج تطوير مهارات وقدرات أفراد الأسر المنتفعة من
الصندوق بما يحسن من فرص تشغيلهم

تمكين ودمج الاسر المنتفعة من برامج
الصندوق في سوق العمل والإنتاج.



تقديم مستوى عالي للخدمة بشكل معياري وتوفيرها على مدار أوقات الدوام الرسمي
وذلك باستخدام أفضل وأحدث التقنيات.

تطوير الأداء وتحسين الخدمات المقدمة للجمهور وتعزيز الشفافية

التعرف على حاجات المراجعين والسعى نحو تلبيتها.

التركيز على توفير وسائل وقنوات متعددة للحصول على الخدمات سواء كان ذلك بشكل شخصي
أو عن طريق التكنولوجيا

. ادارة كافة الخدمات الادارية والمالية والموارد البشرية والبني التحتية

التغلب على عقبات التواصل

رفع كفاءة وفعالية الأداء
المؤسسي للصندوق



تقرير مراجعة استراتيجية صندوق المعونة الوطنية

2026-2023

٢٤ كانون الأول



جدول المحتويات التنفيذي

غایات اجراء المراجعة الاستراتيجية
منهجية اجراء المراجعة الاستراتيجية
نتائج المراجعة الاستراتيجية

ملخص التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف الاستراتيجي الأول: تطوير وتوحيد برامج الانتفاع بما يحقق المبادئ والعدالة في تقديم الخدمات للمنتفعين من المعونات

ملخص التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف الاستراتيجي الثاني: تمكين ودمج أفراد الأسر الفقيرة والمعرضة للفقر في سوق العمل والإنتاج
ملخص التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف الاستراتيجي الثالث: رفع كفاءة وفعالية الأداء المؤسسي للسندوق

الدروس المستفادة والمساحات التحسينية
تحديث مصروففة المبادرات الاستراتيجية

المبادرات الاستراتيجية المستحبية لتدقيق النوع الاجتماعي المنفذ من قبل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا

يهدف تقرير المراجعة الاستراتيجية لصندوق المعونة الوطنية 2023-2026 إلى تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية، ومراجعة التحديات والفرص المتاحة لتعزيز الأداء المؤسسي وتحقيق أهداف الصندوق الاستراتيجية. تمت المراجعة بناءً على منهجة شاملة تضمنت تحليل البيانات المقدمة من المديريات المختلفة، إجراء ورش عمل تشاركية، والتنسيق مع الشركاء الدوليين، مثل الإسكوا، لدعم تحليل النتائج وتطوير المبادرات المستقبلية. تم التركيز على تقييم توافق المبادرات مع رؤية التحدي الاقتصادي واستراتيجية الحماية الاجتماعية، فضلاً عن الالتزام بالمتطلبات المؤسسية والوطنية.

توصلت المراجعة إلى مجموعة من النتائج الأساسية، من أبرزها أن الصندوق أحرز تقدماً في عدد من المبادرات، مثل تحسين استهداف الفقراء وفق أفضل الممارسات الدولية، وتعزيز الشفافية والوصول إلى الخدمات، وتطوير الخدمات الأساسية والإضافية للمنتفعين. كما تم تحقيق تقدم في مجال رفع جاهزية البنية التحتية وتعزيز الأداء المؤسسي، إلا أن هناك حاجة ماسة لتحسين التوثيق والمتابعة لتنفيذ المبادرات الاستراتيجية، وتطوير آليات شاملة لإدارة المعرفة والاتصال الداخلي. بالإضافة إلى ذلك، تم تحديد عدد من التحديات المتعلقة بمواومة التشريعات وضمان استدامة الشراكات الاستراتيجية، مما يتطلب تخصيص المزيد من الموارد والتركيز على المبادرات التي لم تبدأ بعد. وختاماً، خلص التقرير إلى ضرورة تعزيز ربط الخطة الاستراتيجية بنظام المتابعة والتقييم لضمان تحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية.

غايات إجراء المراجعة الاستراتيجية

تمثلت غايات إجراء المراجعة الاستراتيجية ما يلي:

1. تقييم التوافق الاستراتيجي من خلال التأكد من أن الاستراتيجية تظل متوافقة مع رسالة الصندوق ورؤيتها وبيئتها.
2. تقييم الأداء من خلال مراجعة ما إذا كانت المبادرات الاستراتيجية حققت الأهداف وتحديد الفجوات بين الأهداف المخططة والنتائج الفعلية.
3. تحديد التحديات ومعالجتها من خلال الكشف عن الكفاءات الداخلية غير المستغلة أو القيود في الموارد أو الاضطرابات والمحددات التي تعيق التقدم.
4. تحسين مشاركة أصحاب المصلحة من خلال تعزيز الدعم وضمان التواصل الشفاف حول التقدم والتحديات وتعزيز الثقة والتعاون بين الوحدات الإدارية المختلفة.
5. تحسين تخصيص الموارد من خلال اقتراح إعادة توجيه الموارد نحو المبادرات ذات التأثير العالي، لضمان الاستخدام الأمثل للوقت والموارد المالية والبشرية.
6. ضمان التوافق مع المتطلبات والالتزامات المؤسسية من خلال اقتراح مجموعة التعديلات والإجراءات التصحيحية والتحسينية على المبادرات الاستراتيجية واقتراح ما يلزم من مبادرات تسهم في تحسين استجابة صندوق المعونة الوطنية لمختلف التزاماته على المستويات المختلفة (عالمياً، وطنياً، قطاعياً).

منهجية اجراء المراجعة الاستراتيجية

تم تنفيذ مراجعة استراتيجية باستخدام منهجية متكاملة ترتكز على التحليل العميق والتعاون الوثيق مع جميع الأطراف المعنية. تم تصميم هذه المنهجية لضمان تقييم شامل ودقيق للأداء الاستراتيجي للصندوق، وتحديد الفجوات، واقتراح تحسينات عملية تعزز من كفاءة تنفيذ الاستراتيجية ومواعمتها مع الأولويات الوطنية. وفيما يلي شرح تفصيلي للخطوات المتبعة:

1. الاجتماع التأسيسي مع الإدارة العليا

بدأت المراجعة بعقد اجتماع افتتاحي مع الإدارة العليا للصندوق. كان الهدف من هذا الاجتماع هو تحديد نطاق المراجعة وأهدافها، والاتفاق على الحدود الزمنية والتنظيمية، والتتأكد من التزام جميع الأطراف المعنية بالمشاركة الفعالة في هذه العملية. كما تم استعراض الأولويات الاستراتيجية للصندوق وكيفية ربطها بالمبادرات الوطنية، مثل رؤية التحدي الاقتصادي واستراتيجية الحماية الاجتماعية.

2. تصميم أداة جمع البيانات وبناء القدرات

تم تطوير أداة متخصصة لجمع البيانات لضمان شمولية ودقة المعلومات المطلوبة. وتم تنفيذ جلسات تدريب مكثفة لنقطة الاتصال المحددة من مديرية السياسات، لضمان قدرتها على استخدام الأداة بفعالية وتنسيق الجهود مع المديريات الأخرى. هدفت هذه الخطوة إلى بناء قدرات الفريق الداخلي للصندوق وضمان توحيد معايير جمع البيانات.

3. تحليل البيانات الأولية ومراجعةها

تم استلام البيانات الأولية من مختلف المديريات، بما في ذلك الإنجازات والمبادرات قيد التنفيذ. وتمت مقارنة هذه البيانات مع ملخص المبادرات الاستراتيجية لتحديد نقاط القوة والضعف، والفجوات في التنفيذ، ومدى توافق الإنجازات مع الأهداف الاستراتيجية. كانت هذه المرحلة حاسمة لتحديد أولويات التحسين وإعداد الأسئلة التوضيحية.

4. الاستفسارات والمتابعة لتحسين جودة المدخلات

تم إعداد قائمة شاملة من الأسئلة والاستفسارات لتحسين فهم البيانات المقدمة من المديريات المختلفة. تضمنت هذه الخطوة تقديم دعم عملي مباشر ومتتابعة مستمرة مع المديريات لضمان تحسين جودة المدخلات. تم تقديم إرشادات عملية، لا سيما للمديريات التي أظهرت حاجة أكبر للتطوير، بما يعزز من دقة وتكامل البيانات.

5. تحليل تدقيق النوع الاجتماعي وتطوير المبادرات

تمت مراجعة تقرير تدقيق النوع الاجتماعي الذي أعدته الإسکوا بشكل معمق، وتم تحليل النتائج الرئيسية لتحديد الفجوات المتعلقة بالنوع الاجتماعي. بناءً على هذه النتائج، تم اقتراح مبادرات عملية تعزز من الاستجابة لمتطلبات النوع الاجتماعي، مما يساهم في تحسين شمولية اللغة والسياسات المعتمدة.

6. تنظيم ورش عمل تشاركيه

تم تنظيم ورشتي عمل رئيسيتين شملت رؤساء المديريات، حيث تم تقسيمهما إلى مجموعتين: المديريات الفنية ومديريات الدعم. ركزت الورش على تحليل النتائج، مناقشة التحديات، وتقديم اقتراحات لتحسين الأداء وتطوير المبادرات. كانت هذه الورش فرصة لتبادل الآراء والتعلم المشترك بين المديريات.

عقدت اجتماعات جانبية مع عدد من مدراء المديريات والدوائر من لم تستكمل مناقشاتهم خلال ورش العمل، بالإضافة إلى أولئك الذين احتاجوا المزيد من الإيضاحات والدعم لتحسين جودة مدخلاتهم وأضافة تلك التي لم يقدموها في المراحل السابقة من جمع البيانات.

7. اجتماعات مع الإدارة العليا للصندوق

عقدت سلسلة من الاجتماعات مع نائب المدير والمستشار للتطوير المؤسسي لاستعراض النتائج الأولية ومناقشة التوصيات والمبادرات المستقبلية. تم الاتفاق على خطوات عملية لتعزيز مواعنة الاستراتيجية مع رؤية التحدي الاقتصادي، واستراتيجية الحماية الاجتماعية، واستراتيجية تحديث القطاع العام.

8. التنسيق مع فريق الإسکوا وخبير النوع الاجتماعي

تم عقد اجتماعات مع فريق الإسکوا وخبير النوع الاجتماعي المعين لاستعراض نتائج المراجعة. حيث أبدت الخبرة التزامها بتضمين مبادرات جديدة تستجيب لمتطلبات النوع الاجتماعي وتعزيز شمولية اللغة المستخدمة في الاستراتيجية.

9. جلسة التحقق واعتماد النتائج

تم تنظيم جلسة اعتماد رسمية بحضور الفريق الإداري، حيث تم استعراض النتائج النهائية وتحديد مجالات التحسين، مع التأكيد على توافق النتائج مع الأهداف الاستراتيجية للصندوق.

ملخص التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف الاستراتيجي الأول: تطوير وتوحيد برامج الانتفاع بما يحقق المبادئ والعدالة في تقديم الخدمات للمنتفعين من المعونات

شهدت المبادرات الاستراتيجية المصممة لهذا الهدف الاستراتيجي إنجازاً كبيراً، فقد اكتمل تنفيذ 3 مبادرات استراتيجية بينما بدأ العمل على مبادرتين استراتيجيتين والعمل جار بشكل كبير على النحو التالي:

- تحسين استهداف الفقراء وفق أفضل الممارسات الدولية (مكتملة / مستمرة): تم العمل على مراجعة وتطوير معادلة الاستهداف بالتعاون مع خبير من البنك الدولي. استخدمت بيانات مسح دخل ونفقات الأسر الأردنية لتحديث معايير الاستهداف وضمان استهداف الفئات الفقيرة بشكل فعال. تم تقديم مسودة معادلة الاستهداف المحدثة في التقرير النهائي للخبير، ويجري حالياً مطابقة قواعد بيانات الحالات المنفعة مع المعادلة المحدثة. من المخطط تطبيق المعادلة على عينة خلال الربع الأول من عام 2026 لضمان دقة وكفاءة العملية.
- تعزيز الشفافية والوصول إلى خدمات الصندوق (مكتملة / مستمرة): تم تصميم وتفعيل نظام التحصيلات في جميع مكاتب مديرية الموارد المالية 42 مكتباً ميدانياً، مما أسهم في تعزيز الشفافية ودقة العمليات. بالإضافة إلى ذلك، استكمل الربط الإلكتروني مع السجل الوطني الموحد لضمان دقة استحقاق المعونات للفئات المستحقة. علاوة على ذلك، أجري مسح رضا المتفعين لعام 2023 وتم تطوير أدوات المسح لتشمل مختلف برامج وخدمات الصندوق، بما ينسجم مع أفضل الممارسات العالمية لتعزيز رضا المتفعين وتحسين الخدمات.
- تطوير الخدمات الأساسية والإضافية للمنتفعين (مكتملة / مستمرة): تم تنفيذ مشاريع تهدف إلى تحسين حياة الأسر الفقيرة، مثل تركيب أنظمة الطاقة المتجدددة بالتعاون مع وزارة الطاقة والثروة المعدنية لتخفييف الأعباء المالية وتقليل فواتير الكهرباء. كما تم صرف بطاقات التأمين الصحي الشامل للمستحقين وفقاً للشروط المنصوص عليها. إلى جانب ذلك، عززت الشراكة مع منظمة اليونيسيف لدعم مبادرة "مكانى"، مما أتاح تقديم خدمات تعليمية واجتماعية شاملة تشمل دعم التعلم، بناء المهارات، الدعم النفسي والاجتماعي، والأنشطة الترفيهية والرياضية، مما يساهم في توفير تدخلات حماية اجتماعية متكاملة.
- تطوير وتطبيق معايير البنية التحتية والممتلكات (جاري العمل): تم الانتهاء من دراسة شاملة لتقدير البنية التحتية والممتلكات خلال عام 2023. وما زالت معايير المبني قيد الإعداد كما ان مصفوفة أولويات تطوير البنى التحتية لضمان تحسين جودة الخدمات وتوفير بيئة مراعية للنوع الاجتماعي لم تبدأ بعد.
- تطوير خطة الاتصال والتواصل الداخلي (جاري العمل): تم إنشاء مجموعة اتصال تضم ضباط ارتباط في الميدان لتعزيز قنوات التواصل مع الإدارة ورصد الأخبار والأنشطة. كما وُضعت خطة شاملة لتحسين التواصل الداخلي بين الموظفين والإدارة، تضمنت استبيانات لقياس رضا الموظفين. ومع ذلك، فإن الخطة لا تزال قيد المراجعة والتطوير، حيث يتم العمل على إعداد استراتيجية اتصال شاملة تشمل كافة أبعاد الاتصال الداخلي لضمان تحسين التغذية الراجعة وتعزيز الشفافية. لا يزال هناك نقص في تغطية الاتصال الداخلي، ويجري العمل على معالجته لضمان فعالية وكفاءة العملية التواصلية داخل الصندوق، كما ان اليات تنفيذ مسح رضا الموظفين بحاجة الى التطوير لضمان ابلاغ الموظفين بالنتائج والإجراءات التصحيحية المتخذة ضمن سقوف زمنية معينة.

ملخص التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف الاستراتيجي الثاني: تمكين ودمج أفراد الأسر الفقيرة والمعرضة للفقر في سوق العمل والانتاج
شهدت المبادرات الاستراتيجية المنبثقة عن الهدف الاستراتيجي الثاني جهوداً هامة نحو تحقيق التحول الاستراتيجي في دور الصندوق لتمكين الأسر المنتفعة اقتصادياً، على الرغم من التحديات إلا أن الصندوق نجح في تخرج 399 أسرة منتفعة للمرة الأولى ضمن منهجية التخرج:

1. تنفيذ التدريب المهني الفعال للمنتفعين والمنتفعات لتعزيز وصولهم إلى سوق العمل (جاري العمل): ركز صندوق المعونة الوطنية في سياساته للتمكين الاقتصادي على التخرج، حيث يتم استهداف الأفراد الأقرب للخروج من خط الفقر. وقد تم تطوير برامج تدريبية منتهية بالتشغيل مع التركيز على المشاريع الميكروية، خاصة للسيدات وربات البيوت. خلال عام ٢٠٢٣ ، أطلق الصندوق مبادرات لتحديث وتطوير قسم التدريب من خلال الرقمنة الشاملة وتحسين أنظمة إدارة المعلومات، مع ضمان الربط الإلكتروني مع قواعد البيانات الوطنية. إضافة إلى ذلك، تم إجراء تقييم شامل لجاهزية الأسر المستفيدة، حيث تم جمع وتحليل البيانات لتحديد احتياجات سوق العمل وربطها مع برامج التدريب والتشغيل المتاحة والذي شمل ١٠٠ ألف أسرة مما يشكل قرابة ٤٤٪ من مجموع الأسر المنتفعة، واجهت هذه المبادرة تحديات اثرت سلباً على فعالية برامج التدريب المنتهية بالتشغيل بسبب الشروط الخاصة بالعطاءات.

2. زيادة معدلات تشغيل الأسر المستفيدة وتحسين استقرارها المالي (جاري العمل): تم تنفيذ دراسات بالتعاون مع "الإسكوا" لتحديد احتياجات سوق العمل وربطها مع مهارات الأسر المستفيدة، حيث تم استهداف ١٨.٠٠٠ فرد من الفئة العمرية ١٨-٢٧ سنة. أظهرت الدراسات تقاطعات واضحة بين مهارات المستفيدين واحتياجات السوق، مما عزز من فرصهم في الاندماج وتحقيق دخل إضافي، لم يتم تنفيذ أية برامج لرفعوعي الأسر المنتفعة بأهمية المشاركة الاقتصادية وخصوصاً عند المقبلين على سوق العمل من خلال وزارة الشباب ومؤسسات المجتمع المدني لتزويدهم بمهارات سوق العمل.

3. تطوير آليات وبرامج التدريب والتشغيل في الصندوق (جاري العمل): تم تصميم برامج تدريبية جديدة بناءً على احتياجات سوق العمل. تم توقيع اتفاقيات شراكة مع جهات محلية ودولية لتعزيز برامج التدريب المهني. من خلال هذه الجهود، تم تمكين الأسر المستفيدة من الانخراط في سوق العمل عبر مبادرات توعوية لتعزيز وعيهم بالفرص المتاحة. لم تتضمن البرامج تطوير شراكات استراتيجية مع منظمات دولية وجهات حكومية لتعزيز المهارات المهنية وتوفير فرص عمل مستدامة، كما لم يتم مراجعة قائمة المهن التي يجب التركيز عليها في برامج التدريب المنهي بالتشغيل، ما زالت الشراكات مع الجهات الحكومية مثل وزارة العمل بحاجة إلىبذل المزيد من الجهد لتسريعها، في حين ان الصندوق في نقاشات جادة مع الشركة الوطنية للتشغيل.

ملخص التقدم نحو تحقيق الهدف الاستراتيجي الثالث: رفع كفاءة وفعالية الأداء المؤسسي للصندوق

عملت مختلف المديريات والاقسام المعنية بالمبادرات الاستراتيجية الخاصة بالهدف الاستراتيجي الثالث بشكل جيد، حيث بدأ العمل على ٦ مبادرات استراتيجية في حين لم يبدأ العمل على ٤ مبادرات استراتيجية، لعل اهم التحديات التي واجهت البدء بهذه المبادرات كان الهيكلة المتكررة التي حدثت بالتوازي مع ضعف المتابعة لتنفيذ هذه المبادرات بالشكل الذي صممت لأجله وكما وردت في الخطة الاستراتيجية.

١. تعزيز وتطوير التشريعات والضوابط الداخلية بما يضمن المساءلة والفاعلية في تقديم الخدمات (مكتملة / مستمرة): تم إجراء مراجعة شاملة للتشريعات، بما في ذلك الأنظمة والتعليمات والإجراءات، لضمان مواعمتها مع التشريعات الحكومية ومعايير الممارسات العالمية. لم يتم اعداد إجراءات مكتوبة وواضحة لتعديل التشريعات وأليات تقييم مدى كفاءتها وفعاليتها، إضافة إلى عدم تطوير آليات التواصل الداخلي المتعلقة بهذه التحديات.

٢. تعزيز وتطوير القدرات المؤسسية لتقديم خدمات ذات جودة مرتفعة (جاري العمل): تم اتخاذ عدد من الإجراءات لضمان تحسين القدرات المؤسسية، بما في ذلك إعداد الهيكل التنظيمي الجديد للصندوق وإعادة توزيع الموظفين على الوحدات الإدارية. كما تم إعداد بطاقات وصف وظيفي تحليلية وتطبيق تعليمات إدارة الأداء المرتبطة بالأداء المؤسسي. بالإضافة إلى ذلك، تم تصميم مصفوفة إحال وتعاقب للوظائف الحيوية لضمان استدامة العمل المؤسسي. بينما ما زالت مأسسة إدارة المعرفة في الصندوق قيد العمل.

٣. رفع جاهزية البنية التحتية لتقديم الخدمات للمنتفعين والمنتفعات (جاري العمل): تمت عملية حصر شاملة للأجهزة والمعدات بالصندوق، إضافة إلى وضع تصور لاحتياجات المستقبلية لضمان توفير بيئة عمل مهيئة لتقديم خدمات ذات جودة.

٤. تطوير قسم العلاقات الدولية (لم تبدأ بعد): على الرغم من إنشاء قسم التعاون الدولي والشراكات بهدف تعزيز العلاقات مع الشركاء وتقييم مدى فاعليتها، الا انه لم يلاحظ أي تقدم نحو تنفيذ المبادرة الاستراتيجية الواردة في الخطة الاستراتيجية.

٥. تقييم أثر الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الموقعة (جاري العمل): تمت مراجعة وتقييم الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الحالية، حيث أجريت توصيات تتعلق بتعديل أو تمديد أو إنهاء بعض الاتفاقيات، مع توقيع بدائل لتلك التي ألغيت أو بحاجة إلى تفعيل، ما زالت القرارات النهائية بشأن بعض الاتفاقيات والشراكات معلقة.

٦. تصميم وتنفيذ خارطة الجهات الفاعلة وتحليل أصحاب المصلحة (لم تبدأ بعد): لم يتم اجراء المبادرات الاستراتيجية اللازمة لتسريع التقدم نحو خارطة قطاعية واضحة لاصحاب المصلحة تحديد الأدوار والتوقعات.

٧. تطوير العلاقات مع الشركاء الاستراتيجيين (لم تبدأ بعد): على الرغم من تنفيذ لقاءات مع الشركاء، الا ان نطاق التنفيذ خرج عن النطاق المصمم للمبادرة الوارد في الخطة الاستراتيجية، ما زال التواصل وإدارة العلاقات مع الجهات الفاعلة غير ممأسس.

٨. تخطيط وتنفيذ استقطاب التمويل لتنفيذ الخطة الاستراتيجية (لم تبدأ بعد)

٩. تقييم وتعزيز الاستراتيجية الإعلامية للصندوق

تم تطوير خطة استراتيجية إعلامية شاملة بالتعاون مع خبراء خارجيين، حيث أنشئت وحدة اتصال جديدة لرصد وأرشفة الأخبار، إضافة إلى فتح قنوات جديدة على منصات التواصل الاجتماعي. وتم تصميم رسائل إعلامية موجهة للجمهور لتحسينوعي بعمل الصندوق، ما زالت الخطة بحاجة إلى المزيد من التطوير والشمولية، كما يجب الرجوع لمختلف حبيبات تصميم المبادرة الاستراتيجية المصممة في الخطة الاستراتيجية لضمان التنفيذ الفاعل وتحقيق الأهداف والطموحات الاستراتيجية ذات الصلة.

١٠. دراسة إمكانية التحول نحو الشراء المركزي

تم حصر الأجهزة الأكثر طلبًا واستخدامًا داخل الصندوق وتحديد مواصفاتها بالتنسيق مع الجهات الرسمية والخاصة. ويجري العمل على طرح عطاء مركزي يضمن توفير الأجهزة المطلوبة بجودة عالية وأسعار ثابتة.

الدروس المستفادة والمساحات التحسينية

1. تحسين الإدارة الاستراتيجية:

يتضح من خلال مراجعة الأداء الاستراتيجي الحاجة إلى تحسين إدارة العمليات الاستراتيجية للصندوق. يتطلب ذلك تشكيل فريق مخصص للإدارة الاستراتيجية مع تحديد واضح للمهام والصلاحيات. يشمل ذلك أيضًا إنشاء سكرتاريا خاصًا لدعم الفريق في تنفيذ مهامه بفعالية وضمان التنسيق بين مختلف الإدارات والجهات ذات العلاقة.

2. تعزيز التوثيق للتقدم المحرز:

تشير النتائج إلى وجود فجوة في عملية التوثيق للتقدم المحرز على المستوى الاستراتيجي. هذا يستدعي تطوير آليات توثيق موحدة ومحدثة بشكل دوري لتمكين الإدارة من تقييم الأداء بدقة، وضمان الشفافية، وضمان النقط التي تحتاج إلى تحسين في الوقت المناسب.

3. تخصيص الموارد لتحسين التنفيذ الاستراتيجي:

من الواضح أن هناك حاجة لتخصيص موارد إضافية لضمان تنفيذ المبادرات الاستراتيجية بشكل فعال. قد تشمل هذه الموارد الكوادر البشرية المدربة، والدعم المالي، وأدوات التكنولوجيا الحديثة لتعزيز كفاءة العمليات وتحقيق الأهداف المرجوة ضمن الإطار الزمني المحدد.

4. الالتزام بالمبادرات الاستراتيجية:

تبين أن هناك حاجة ماسة للالتزام بتنفيذ المبادرات الاستراتيجية الواردة في مصفوفة المبادرات. يتطلب ذلك متابعة دقيقة وتقييم دوري لضمان تحقيق النتائج المستهدفة. كما أن الالتزام بتنفيذ هذه المبادرات يعكس الجدية في تحقيق الأهداف الاستراتيجية التي تم وضعها مسبقاً.

5. ربط الخطة الاستراتيجية بنظام المتابعة والتقييم والأداء الفردي:

من الضروري ربط الخطة الاستراتيجية بنظام شامل للمتابعة والتقييم، مع تضمين هذه الخطط في مصفوفة الأهداف الفردية للمدراء. يهدف هذا الربط إلى ضمان التنفيذ عالي المستوى، وتحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية، ومتابعة التقدم المحرز بشكل مستمر ومنهج.

تحديث مصفوفة المبادرات الاستراتيجية

ينقسم تحديث مصفوفة المبادرات الاستراتيجية على مستوى الأهداف الاستراتيجية، تطوير المبادرات الاستراتيجية، واضافة مجموعة من المبادرات الاستراتيجية التي تستجيب للتزامات الصندوق وال حاجات الماسة لذلك على النحو التالي:

1. حصر دور الصندوق في التمكين الاقتصادي بشكل أكثر فاعلية بما ينسجم مع توجه الصندوق في استراتيجية التمكين الاقتصادي ليصبح: تمكين ودمج الاسر المنتفعة من برامج الصندوق في سوق العمل والإنتاج.

2. أضافة المبادرات الاستراتيجية التالية:

الهدف الاستراتيجي الأول:

- تطوير آلية استجابة صندوق المعونة لحالات الكوارث.

- تطوير وتنفيذ برنامج خاص للحالات الإنسانية وذوي الاعاقات وكبار السن.

- تطبيق معادلة الاستهداف المحدثة بناء على مسح دخل ونفقات الاسرة، وتوسيع بالشمول من خلال اضافة ١٥ ألف أسرة.

- تطوير منصة المساعدات الاجتماعية لضبط المساعدات والتأكد من عدم الا زدواجية في الانتفاع.

الهدف الاستراتيجي الثاني:

- إعداد سياسة التمكين الاقتصادي لمنتفعي صندوق المعونة الوطنية.

والاستمرار بتنفيذ المبادرات الاستراتيجية التالية:

- تطوير قواعد بيانات رصد مهارات منتفعي صندوق المعونة من هم في سن العمل.

- تنفيذ التدريب المهني الفعال للمنتفعين والمنتفعات لتعزيز وصولهم الى سوق العمل.

- تفعيل الشراكات مع القطاع الخاص والمؤسسات ذات الصلة.

- الاستمرار ببرامج التمكين الاجتماعي الإضافية (التأمين الصحي والطاقة وبرنامج مكاني).

الهدف الاستراتيجي الثالث:

- استكمال العمل على المبادرات الاستراتيجية التي لم تبدأ بعد.

- إعادة توزيع المبادرات الاستراتيجية حسب الهيكل التنظيمي الجديد.

المبادرات الاستراتيجية المستجيبة لتدقيق النوع الاجتماعي المنفذ من قبل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا تم التوافق على إضافة الأنشطة التالية ضمن المبادرات الاستراتيجية المختلفة استجابة لنتائج تدقيق النوع الاجتماعي على النحو التالي:

- مراجعة نموذج دراسة مسح رضا المنتفعين المطورة والتأكيد من حساسيتها للنوع الاجتماعي.

- التأكيد من ان تقارير نتائج مسح رضا المنتفعين حساسة للنوع الاجتماعي.

- ضرورة مراجعة أثر برنامج مكاني من منظور جندرى ومؤسسة الممارسات الجيدة.

- مراجعة حساسية معايير المبني للنوع الاجتماعي واضافة ما يلزم من معايير تضمن ملائمة البنية التحتية لمكاتب الصندوق المختلفة لاحتياجات الجنسين بشكل لائق.

- تقييم معرفة فريق التواصل لقضايا النوع الاجتماعي ذات الصلة وتنظيم التدريبات العملية الازمة المدعمة بالتطبيق العملي والمحاكاة.

- التأكيد من ان مصفوفة الاحلال والتعاقب مراعية للنوع الاجتماعي ومدعومة بخطة عمل وتزود الإداره بتقارير منتظمة.

- ضرورة التأكيد من ان الاوصاف الوظيفية مراعية للنوع الاجتماعي.

- التأكيد من جعل استبيان قياس معرفة الموظفين في الصندوق حساس للنوع الاجتماعي ويقيس مدى معرفتهم بقضايا النوع الاجتماعي.

- إضافة موارد معرفية وتعلمية وتوعوية حول النوع الاجتماعي في المنصة - مع التركيز على جعلها مرتبطة بشكل مباشر بعمل الصندوق وبحالات دراسية او امثلة واقعية - .

- إضافة أولويات النوع الاجتماعي الى مصفوفة أولويات الشراكات في الصندوق وتحديد الشركاء الدوليين المحتملين لذلك مع دمجها في خطط التواصل واستقطاب التمويل الخاصة بالشركاء.

- مراعاة تقسيم الشركاء حسب المجالات بما في ذلك النوع الاجتماعي لتسهيل التواصل واستقطاب الدعم اللازم.

- التأكيد من تحديد معايير واضحة لاختيار وتشكيل الفريق الإعلامي.

- تنفيذ تقييم الفرق المعنية بالتواصل حول النوع الاجتماعي وصياغة الاخبار والمنشورات الإعلامية بطريقة مستجيبة للنوع الاجتماعي.

مصطلحات الخطة الإستراتيجية:

الخطة الإستراتيجية

تحديد وجهة الدائرة – رؤيتها ورسالتها، وأهدافها بعيدة وقصيرة المدى وكيفية توجيه وإدارة الموارد لتحقيق هذه الأهداف.

الهدف الوطني

الهدف الذي تساهم الدائرة في تحقيقه بالمشاركة مع مؤسسات أخرى.

الهدف الإستراتيجي

النتيجة النهائية التي تسعى الدائرة إلى تحقيقها على مدى سنوات الخطة الإستراتيجية.

الرؤية

تصور لما تطمح الدائرة بالوصول إليه، وتعمل كبوصلة لتوجيه عمل الدائرة.

الرسالة

مجمل الأهداف والتوجه الرئيسي الذي يفسر سبب وجود الدائرة والطريقة التي ستنتهجها لتحقيق رؤيتها.

القيم الجوهرية

مجموعة القيم الأخلاقية والمهنية التي ترغب الدائرة انعكاسها على سلوك موظفيها العملي الفردي والجماعي، وهي تجذر ثقافة التميز.

إدارة المعرفة

هي مجموعة من العمليات التي تساهم في تحقيق أهداف الدائرة عن طريق إدارة الخبرات العلمية والعملية لتحسين الوصول إلى المعرفة والاستفادة منها ونشرها، وتنمية المحتوى الفكري للدائرة.

مؤشرات قياس الأداء

عبارة عن معايير ومؤشرات معيارية قياسية توضع بهدف متابعة وقياس مستوى الانجاز لكافة مراحل العمل وتؤدي هذه المؤشرات وظيفة نظام إنذار مبكر للكشف عن مواطن الخلل وذلك لتمكين الإدارة من اتخاذ إجراءات تصحيحية بالوقت المناسب لضمان تحقيق الأهداف المخطط لها وعادة يجب أن يكون المؤشر قابلاً للقياس، للتحقق، للمقارنة ومحدداً بزمن.

القيمة الأساسية

ويقصد بها أحدث قيمة متوفرة لمؤشر قياس الأداء

القيمة المستهدفة

ويقصد بها قيمة مؤشرات الأداء المنوي الوصول إليها تصاعدياً أو تنازلياً خلال فترة تنفيذ الخطة.